

المصطلح اللغوي في فكر السكاكي

من خلال مفتاح العلوم

الأستاذ الدكتور علي فراحي¹

¹ جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة (الجزائر)، a.ferradji@univ-

alger.dz

تاريخ الاستلام: 2025/03/20 تاريخ القبول: 2025/05/08 تاريخ النشر: 2025/06/08

ملخص:

الاصطلاح هو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم ما ينقل موضعه الأول وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما. وفي تاج العروس "الاصطلاح اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص"

لقد نشأ المصطلح اللغوي مبكرا، لكن أعتقد أننا لا نملك بدقة زمن نشأته ولا بداياته الأولى، كل ما نملك أننا وجدناه مبثوثا في كتابات سيبيويه في "الكتاب" كظاهرة علمية. لا شك أن المتفحص لكتاب "مفتاح العلوم" لأبي علي يوسف بن علي السكاكي يلحظ استعماله لمصطلحات في علمي الصرف والنحو، وأعتقد أنه قد تفرد بها ومن هذه الملاحظة ارتأيت أن أكتب هذا المقال أملا في استخراج ودراسة هذه المصطلحات وشرحها ثم مقارنتها بالتي وضعت من طرف اللغويين والنحاة الذين سبقوا أبا يوسف محمد بن علي السكاكي. ومعتمدا في ذلك على كتابه "مفتاح العلوم" وقد رتبته حسب ترتيب فصول "المفتاح" وأخص بالذكر علم الصرف ثم علم النحو.

1. مصطلحات علم الصرف عند السكاكي .

مصطلح الغابر .

الحكاية:

المواجهة:

.غير المواجهة :

2. مصطلحات علم النحو عند السكاكي

.العامل النحوي

.القابل. (المعرب)

..الفاعل. (العامل)

.الأثر:. (الإعراب)

إن السكاكي من العلماء الذين اشتهروا بضلوعهم في علم العربية ولا عجب أن نجد له من المصطلحات ما يميزه عن كثير من علماء العربية سواء من السابقين له أو ممن جاءوا بعده. وما أقره ما مر بنا في ثنايا المقال من مصطلحات في علمي النحو والصرف لدليل على ذلك.

كلمات مفتاحية: السكاكي .مفتاح العلوم .الاصطلاح .علم الصرف .علم النحو.

Abstract:

Terminology refers to an agreement among a group to name something with a particular term, shifting its original position and transferring a word from one linguistic meaning to another for an appropriate purpose. In Taj al-Arus, terminology is defined as "the agreement of a specific group on a specific matter."

Linguistic terminology emerged early on, but it is believed that we do not precisely know when it began or its exact origins. All we know is that it appears scattered in the writings of Sibawayh in al-Kitab as a scientific phenomenon.

There is no doubt that anyone examining the book Miftah al-Ulum by Abu Ali Yusuf ibn Ali al-Sakaki will notice his use of terms in both morphology and grammar, and I believe he was unique in this aspect. This observation inspired me to write this article, aiming to identify, study, and explain these terms and then compare them to those established by linguists and grammarians who preceded Abu Yusuf Muhammad ibn Ali al-Sakaki. Relying

on his book Miftah al-Ulum, I have organized these terms according to the arrangement of al-Miftah chapters, focusing specifically on the science of morphology and then grammar.

1. Terminology in Morphology According to al-Sakaki
 - oal-Ghabir (the Past)
 - oal-Hikaya (Narration)
 - oal-Muwajaha (Direct Confrontation)
 - oGhayr al-Muwajaha (Indirect Confrontation)
2. Terminology in Grammar According to al-Sakaki
 - oal-Amil al-Nahwi (Grammatical Agent)
 - oal-Qabil (Recipient - Declined word)
 - oal-Fa'il (Agent)
 - oal-Athar (Impact – Declension)

Al-Sakaki is one of the scholars renowned for his deep knowledge of Arabic, and it is not surprising to find unique terminology attributed to him that distinguishes him from many other Arabic scholars, both his predecessors and successors. The terms in grammar and morphology discussed throughout this article serve as evidence of his unique contributions.

Keywords: Al-Sakaki – Miftah al-Ulum – Terminology – Morphology – Grammar.

*المؤلف المرسل: علي فراحي

1. مقدمة

2. التعريف والمفهوم

1.2 تعريف المصطلح: لغة واصطلاحاً

1.1.2 لغة: نجد في المعاجم مادة (ص ل ح) صلح الذي ترجع إليه لفظة مصطلح،

أي ما يدل على الاصلاح الشيء وصلوحه بمعنى أنه مناسب ونافع، صَلَحَ الشيء كان

المصطلح اللغوي في فكر السكاكي من خلال مفتاح العلوم

مناسبا أو نافعا، ويقال هذا الشيء يصلح، وفي لسان العرب: الصلح تصالح القوم بينهم والصلح السلم اصطلاحوا وصالحووا واصالحووا مشددة الصاد قلبوا التاء صاداً وأدغموها في الصاد بمعنى واحد أي اتفقوا وتوافقوا انظر(ابن منظور)، (الصلاح ضد الفساد تقول: صلح الشيء يصلح صلوحاً، قال الفراء وحكى أصحابنا صلح أيضاً بالضم وهذا الشيء يصلح لك أي هو من بابتك، الصلاح بكسر الصاد المصالحة والاسم الصلح يذكر ويؤنث، وقد اصطلاحا وتصالحا واصالحا أيضاً مشددة الصاد، والإصلاح نقيض الفساد. المصلحة واحدة المصالح والاستصلاح نقيض الإفساد انظر(إسماعيل ابن حماد الجوهري)، وعلى كل "المدلول اللغوي لهذه المادة هو التصالح والتوافق فكأن الناس اختلفوا عند ظهور للمدلول الجديد"(ممدوح محمد خسارة، 2008، ص13). إذا كان هذا المصطلح في أصل الكلمة الصلح فما بال هذا أن صار الاختلاف والصراع فيه شديداً.

1.2.2 اصطلاحاً: عرف الجرجاني: "الاصطلاح بأنه عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم ما ينقل موضعه الأول وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما. وهذه المناسبة لا تكون دائماً في المصطلحات لذا يقال "لا مشاحات في الاصطلاح" إذا كانت لا توجد مناسبة بين الكلمة والمصطلح وقيل الاصطلاح: اتفاق طائفة على وضع لفظ إزاء المعنى. وقيل: الاصطلاح إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد. وقيل لفظ معين بين قوم معينين"(الشريف علي بن محمد الجرجاني، 1306هـ، ص13).

وعرفه صاحب تاج العروس "والاصطلاح اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص " انظر(السيد محمد مرتضى الزبيدي.)

المصطلح "كلمة أو عبارة قصيرة لها معنى محدد مُتَّفَقٌ عليه" (مركز البحوث التطوير الدولي (IDRC) ، 2011 ، ص28). حسب التعريفات هو في عمومته يدل على اتفاق طائفة مخصوصة على رمز مخصوص بمفهوم مخصوص في مخصوص من حيث

أدعلي فراجي

الوصف. مجال المصطلح هو حصيلة اقتران رمز لغوي بمفهوم. أما فيلبر: الذي قال " المصطلح هو الرمز اللغوي لمفهوم واحد (Felber, 1985, p1750) " هذا المفهوم فيه كثير من الدقة وإذ هو جوهر المصطلح الدال اللفظ والمدلول المعنى. ويمكننا في النهاية أن نقول: المصطلح هو لفظ يطلق على مفهوم معين للدلالة عليه عن طريق الاصطلاح (الاتفاق) بين الجماعة اللغوية على تلك الدلالة المرادة والتي تربط بين اللفظ (الدال) والمفهوم أو المعنى (المدلول) لمناسبة بينهما. وأطلق المتخصصون في علم المصطلح تعريفا دقيقا له وهو: (الرمز اللغوي والمفهوم). وأحاول في هذا المقال التطرق إلى الرموز اللغوية التي وظفها أبو يعقوب يوسف بن علي السكاكي على بعض الظواهر اللغوية التي تخص علوم العربية وعلى رأسها علي النحو والصرف وهذا من خلال كتابه " مفتاح العلوم ".

3. المصطلح اللغوي:

لقد نشأ المصطلح اللغوي مبكرا، لكن أعتقد أننا لا نملك بدقة زمن نشأته ولا بداياته الأولى، كل ما نملك أننا وجدناه ميثوثا في كتابات سيبويه في " الكتاب " كظاهرة علمية، والمعروف في منطق الأشياء أن العلوم لا تولد من عدم كما لا تولد قوية، فما من علم إلا وله بدايات ضعيفة ثم يتقوى شيئا فشيئا بفضل اجتهادات العلماء ، وهذه السنة تنطبق في اعتقادي على المصطلح اللغوي لأنه وبكل بساطة وجدناه كما أسلفت في " الكتاب " عند سيبويه. وهذا الأخير لا يختلف اثنان أن له شيوخا أخذ عنهم علوم العربية، ومن جملة ما أخذ المصطلح اللغوي. وهم بدورهم قد أخذوها ممن سبقوهم. لكن لا ننفي أنهم أضافوا ونقحوا وأثبتوا حسب ما يمليه عليهم التطور الذي مس جل النشاطات الإنسانية ومنها علوم اللغة وهذا منذ فجر الإسلام وبظهور الكتاب المقدس " القرآن الكريم " الذي جاء به آخر الأنبياء والرسل محمد صلى الله عليه وسلم.

4. المصطلح اللغوي عند السكاكي.

لا شك أن المتفحص لكتاب "مفتاح العلوم" لأبي علي يوسف بن علي السكاكي يلحظ استعماله لمصطلحات في علمي الصرف والنحو أعتقد أنه قد تفرد بها ومن هذه الملاحظة ارتأيت أن أكتب هذا المقال أملاً في استخراج ودراسة هذه المصطلحات وشرحها ثم مقارنتها بالتي وضعت من طرف اللغويين والنحاة الذين سبقوا أبا يوسف محمد بن علي السكاكي. ومعتمداً في ذلك على كتابه "مفتاح العلوم" وقد رتبها حسب ترتيب فصول "المفتاح" وأخص بالذكر علم الصرف ثم علم النحو.

1.4 مصطلحات علم الصرف عند السكاكي. هذه المصطلحات التي أناقشها في هذا المطلب مما ظهر لي أن السكاكي قد تفرد بها، وإني أستخرجها من المفتاح وقد نسبتها إلى العلم الذي وردت فيه في المفتاح. وعليه فإني أقوم بشرحها وبيانها للقارئ حتى أسهل عليه وهو يقرأ المفتاح استيعابها وفهمها حتى يتضح له المعنى.

1.1.4 مصطلح الغابر.

الغابر لغة: الغابر في المعجم لفظ من الأضداد يطلق على الشيء وعكسه، ومعناه: الماضي والباقي. جاء في لسان العرب "عَبَرَ الشيءُ يَغْبُرُ غُبُوراً: مكث وذهب. وَغَبَرَ الشيءُ يَغْبُرُ أي بقي. والغابِرُ: الباقي. والغابِرُ: الماضي، وهو من الأضداد؛ قال الليث: وقد يَجِيء الغابِرُ في النعت كالماضي. ورجل غابِرٌ وقوم غُبَّرٌ: غابرون. والغابِرُ من الليل: ما بقي منه. وَغُبُرٌ كل شيء: بقيته، والجمع أَغْبَارٌ، وهو الغُبَرُ أيضاً. وفي التنزيل: "إلا امرأته كانت من الغابرين". الأعراف آ: 83 جاء في تفسير الطبري ما يلي:

قال أبو جعفر: يقول تعالى ذكره: فلما أبى قوم لوط - مع توبيخ لوط إياهم على ما يأتون من الفاحشة، وإبلاغه إياهم رسالة ربه بتحريم ذلك عليهم - إلا التماسي في غيهم، أنجينا لوطاً وأهله المؤمنين به، إلا امرأته، فإنها كانت للوط خائنة، وبالله كافرة. وقوله: (من الغابرين)، يقول: من الباقيين. وقيل: (من الغابرين)، ولم يقل "الغابات"، لأنه أريد

أدعلي فراجي

أنها ممن بقي مع الرجال، فلما ضم ذكرها إلى ذكر الرجال قيل: " من الغابرين ".
والفعل منه: " غَبَرَ يَغْبُرُ غُبُورًا، وَغَبْرًا "، وذلك إذا بقي، كما قال الأعشى:

عَضَّ بِمَا أَبْقَى الْمَوَاسِي لَهُ مِنْ أَمَةٍ فِي الزَّمَنِ الْغَابِرِ، ص106 (وكما قال
الآخر:) يزيد ابن الحكم بن أبي العاص الثقفي (وَأَبِي الَّذِي فَتَحَ الْبِلَادَ بِسَيْفِهِ فَأَذَلَّهَا
لِبَنِي أَبَانَ الْغَابِرِ، ص55).

يعني: الباقي. فإن قال قائل: فكانت امرأة لوط ممن نجا من الهلاك الذي هلك به قوم
لوط؟ قيل: لا بل كانت فيمن هلك. فإن قال: فكيف قيل: (إلا امرأته كانت من
الغابرين)، وقد قلت إن معنى " الغابر " الباقي؟ فقد وجب أن تكون قد بقيت؟ قيل: إن
معنى ذلك غير الذي ذهبت إليه، وإنما عني بذلك، إلا امرأته كانت من الباقيين قبل
الهلاك، والمعمّرين الذين قد أتى عليهم دهرٌ كبيرٌ ومرَّ بهم زمنٌ كثيرٌ، حتى هُرمَت فيمن
هُرِمَ من الناس، فكانت ممن غُبرَ الدهرَ الطويلَ قبل هلاك القوم، فهلكت مع من هلك
من قوم لوط حين جاءهم العذاب. وقيل: معنى ذلك: من الباقيين في عذاب الله. وقال
الزجاج: " من الغابرين " أي من الغائبين عن النجاة وقيل: لطول عمرها. قال النحاس:
وأبو عبيدة يذهب إلى أن المعنى من المعمّرين؛ أي إنها قد هُرمَت. والأكثر في اللغة أن
يكون الغابر الباقي؛ قال الراجز: فما وني محمد مذ أن غفر له الإله ما مضى وما غبر.
وجاء عن أبي حيان في البحر المحيط: ومعنى {من الغابرين} من الذين بقوا في
ديارهم فهلكوا وعلى هذا يكون قوله {كانت من الغابرين} تفسيراً وتوكيداً لما تضمنه
الاستثناء من كونها لم ينجها الله تعالى.

لذلك يصح أن تطلق على الفعل الماضي غابرا وكذلك على الفعل المضارع
فبعضهم يطلقه ويريد به الماضي، وآخرون يريدون به المضارع قال الجرجاني في
كتاب المفتاح في الصرف: الفعل ما دل على الحدث مع أحد الأزمنة. فالماضي: ما دلَّ
على زمان قبل زمان إخبارك، ويسمى غابراً" عبد القاهر الجرجاني، 1987،

المصطلح اللغوي في فكر السكاكي من خلال مفتاح العلوم

أما الأزهرى في كتاب تهذيب اللغة يطلقه على المضارع حيث قال في حديثه عن "كي": "كي: من حروف المعاني يُنصب بها الفعل الغابر." أي المضارع. وقال عن لم الجازمة: "وأما لم" فإنه لا يليها إلا الفعل الغابر، وهي تجزئه، كقولك: لم يسمع."

مصطلح الغابر عند السكاكي: يقول السكاكي عند حديثه عن هيئات الأسماء المتصلة بالأفعال وبالضبط عند ذكره لاسم الفاعل ما يلي: "اسم الفاعل في الثلاثي المجرد يأتي على فاعل: كضارب. وكثير ما ينقل إلى فعال: كضارب، وفعل: كضروب، ومفعال: كمضارب، للدلالة على المبالغة وتكثير الفعل. وفيما سواه يوضع الميم مضموما موضع حرف المضارعة من الغابر المبني للفاعل." أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، 2000، ص 97).

إنّ مصطلح " الغابر " المذكور في النص يريد به " الفعل المضارع " بدليل قوله: " يوضع الميم مضموما موضع حرف المضارعة " أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، 2000، ص 97).

وعند ذكره لاسم المفعول يقول: " واسم المفعول في الثلاثي المجرد يأتي على مفعول: كمضروب... إلى أن يقول: وفي غير الثلاثي المجرد يجعل صدر الغابر المجهول ميما فقط، وهما أعني: اسمي الفاعل والمفعول الجارين على الغابر يدلان على الحدث. " يريد بالغابر المجهول الفعل المضارع المبني للمجهول أو ما لم يسم فاعله. كقولك: " يُستخرج " في المضارع المبني للمجهول. واسم الفاعل منه يكون " مُستخرج " بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل آخره. وهذا معنى قوله: " يجعل صدر الغابر المجهول ميما فقط ". واسم المفعول منه يكون " مُستخرج " بفتح ما قبل آخره. ويقول في تصريف الأفعال مع الضمائر ونوني التأكيد: "... ويزول الإعلال بالألف فيعود الأصل في الثلاثي المجرد: كدعوت دعونا، دعوت دعوتما دعوتهم، دعوت دعوتن دعون، ورميت رمينا، رميت رميتما، رميتهم، رميت رميتن رمين، وفي غير الثلاثي المجرد يلزم الياء كأرضيت ورجيت، وأما في الغابر فيفوت مع ضمير جماعة النساء في المواجهة، وغير

أدعلي فراحي

المواجهة فحسب، ولنسّمه مسكن الغابر، فيزول الإدغام أيضا، فيعود المدغم إلى حركته كقولك: تغضضن ويغضضن، و[تقررر ويقررر]، وتشددن ويشددن، وكذا في سائر الأبواب." (أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، 2000، ص119) يريد أن الفعل المضارع الذي تتصل به نون النسوة يبني على السكون في قولك: أنتن ترمين في المخاطب، وهن يرمين في الغائب على وزن يفعلن بسكون اللام في كليهما، وبعودة الألف إلى أصلها " الياء " فأصل الفعل "رمى" هو رمي. أما في المضارع المضعف كقولك: يغضّ تغضّ بالتضعيف ففي تصريفه مع جماعة النسوة في المخاطب والغائب، تقول: هن يغضضن، أنتن تغضضن فيفك الإدغام ويسكن المدغم، على أن الفعل مبني على السكون لا تتصله بنون النسوة.

ويقول أيضا: "... ويفوت أيضا مع مسكن الغابر فيما قبل آخره مدة فتسقط ويبقى ما قبلها على حاله: كتخفن ويخفن، وتبعن ويبعن، وتقلن ويقلن." (أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، 2000، ص119) فهو يتحدث عن الفعل المضارع المجزوم المتصل بنون النسوة كقولك: خاف يخاف وهن " لم يخفن، ولم تخفن" بإسقاط حرف العلة فهو على وزن " يفلن" بعد إسقاط عين الفعل المدة. وباع يبيع وهن " لم يبعن، ولم تبعن" بإسقاط حرف العلة فهو على وزن " يفلن" بإسقاط عين الفعل لأنه مدة أي حرف علة. وقال يقول وهن " لم يقلن، ولم تقلن " بإسقاط حرف العلة فهو على وزن " يفلن" بعد إسقاط عين الفعل المدة. فالظاهر من كل هذا أن السكاكي يريد بمصطلح الغابر الفعل المضارع لا الفعل الماضي. فهو عنده . أي الغابر . يطلق على الزمن الباقي فقط أي الحاضر والمستقبل وبالتالي فهو . أي المصطلح . بالنسبة إليه لا يعد من الأضداد. ويقول في موضع آخر: " وكما كان يفوت شرط ثبوت المدة فيما قبل آخر الغابر مع ما عرفت " (أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، 2000، ص119) (أي كما حصل أنفا في الفعل المضارع الأجوف الذي اتصلت به نون النسوة، وهو حذف المدة منه لالتقاء السكّنين وهما سكون

المصطلح اللغوي في فكر السكاكي من خلال مفتاح العلوم

حرف العلة. المدة. وسكون آخره لاتصاله بنون النسوة. ويقول في موضع آخر: "ونونا التأكيد مدخلهما الغابر" أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، 2000، ص120 (يعني بالغابر الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة، اتصالا مباشرا. وإذا كان الاتصال غير مباشر فيبقى معربا. وبهما. أي نونا التوكيد. يصبح هذا " الغابر" أي الفعل المضارع مبنيا وبناءه يكون على الفتح. كقولك: لتكتبن، ليرضين. ويقول في موضع آخر: " وفيما حذف آخره المعتل من الغابر. " أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، 2000، ص122 (أي المعتل الآخر من الفعل المضارع والمصطلح عليه في علم الصرف بالفعل الناقص، وحذف الآخر منه يكون لأسباب متعددة منها دخول حروف الجزم عليه كقولك: لم يجر، لم يرم. وهو فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

ويقول في موضع آخر: "...وهذه الجمل الأربع لا تتفاوت بفوات المواضع سوى المتصلة المرفوعة فإنها في الغابر تتفاوت." أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، 2000، ص117 (يريد بالجمل الأربع: الضمائر المنفصلة المرفوعة. الضمائر المنفصلة المنصوبة. الضمائر المتصلة المرفوعة. الضمائر المتصلة المنصوبة. يريد بالضمائر المتصلة المرفوعة المتصلة بالغابر أي بالفعل المضارع، وهي ألف الاثنين. واو الجماعة. وياي المخاطبة. وهي ما اصطلاح عليها باسم الأفعال الخمسة؛ التي هي كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة. إذا يريد بالغابر في هذا النص الفعل المضارع. والأخرى المستترة في محل رفع وهي: أعرف نعرف. تعرف. والباقية المتصلة في محل رفع في قولك: تعرفن. يعرفن. الثلاثة الأولى المضارع معها معرب، والاثنان المتبقيان المضارع معها مبني لاتصاله بنون النسوة. وهذا معنى قوله: " فإنها. أي الضمائر. مع الغابر تتفاوت. "

من خلال النصوص السالفة الذكر عن مصطلح الغابر بات من المؤكد عندنا أن السكاكي يقصد به الزمن الباقي أو المستقبل، حيث استعمله. أي مصطلح الغابر.

أدعلي فراجي

مصحوبا بالقواعد التي تخص الفعل المضارع في تصريفه وإعرابه وبناءه وما يتصل به ليميزه عن الفعل الماضي وفعل الأمر.

2.1.4. الحكاية:

الحِكاية لغة: جاء في لسان العرب: "كقولك حكيت فلاناً وحاكيتُه فعلتُ مثل فعله أو قُلْتُ مثل قَوْلِه سواء لم أُجاوزه، وحكيت عنه الحديث حكاية. ابن سيده: وحكوت عنه حديثاً في معنى حكيتِه. وفي الحديث: ما سرّني أيّ حكيت إنساناً وأنّ لي كذا وكذا أي فعلت مثل فعله. يقال: حكاه وحاكاه، وأكثر ما يستعمل في القبيح المحاكاة، والمحاكاة المشابهة، تقول: فلان يحكي الشمس حسناً ويحاكيها بمعنى. وحكيت عنه الكلام حكاية وحكوت لغة: حكاها أبو عبيدة. وأحكيت العقدة أي شدتها كأكحكتها؛ وروى ثعلب بيت عدي:

- أَجَلِ أَنْ اللَّهَ قَدْ فَضَّلَكُمْ فَوْقَ مَنْ أَحْكَى بِصُلْبٍ وَإِزَارَ

أي فوق من شدّ إزاره عليه؛ قال ويروى: فوق ما أحكى بصلب وإزار. أي فوق ما أقول من الحكاية. ابن القطاع: أحكيتها وحكيتها لغة في أكحكتها وحكأتها. وما احتكى ذلك في صدرى أي ما وقع فيه. والحكاة، مقصور: العظاية الضخمة، وقيل: هي دابة تشبه العظاية وليست بها، روى ذلك ثعلب، والجمع حُكَيٌّ من باب طَلَحَةٍ وَطَلَحٍ. وفي حديث عطاء: أنه سئل عن الحكاة فقال ما أُجِبْتُ قَتْلُهَا؛ الحكاة:

العظاة بلغة أهل مكة، وجمعها حُكَيٌّ، قال: وقد يقال بغير همز ويجمع على حُكَيٍّ، مقصور. والحكاء، ممدود: ذكر الخنافس، وإنما لم يُجِبْ قَتْلُهَا لأنها لا تؤذي. وقالت أم الهيثم: الحكاة ممدودة مهموزة، وهو كما قالت. الفراء: الحاكية الشاذة، يقال: حكّت أي شدّت، قال: والحاككة المتبخّرة. "انظر (ابن منظور)

الحكاية اصطلاحاً عند السكاكي: يقول: "... وكل واحد منهما بحسب اعتبار المراتب العرفية وراء تعرض الرفع والنصب والجر، كان يحتمل ثمانية عشر صورة ستا في غير المواجهة لاعتباره مذكرا ومؤنثا واعتبار الوحدة والتثنية والجمع في كلا الجانبين،

المصطلح اللغوي في فكر السكاكي من خلال مفتاح العلوم

وستا آخر في المواجهة بمثل ذلك وستا آخر في الحكاية لكن لما ألغي اعتبار التذكير والتأنيث في الحكاية لقلّة الفائدة فيه، ولم تصح التثنية والجمع فيها حقيقة، فاقترض لهما على صورة تشملهما معنى، ولم يفرق بين اثنتين واثنتين فيما سوى ذلك حكاية، عادت اثنتي عشرة لا مزيد كما ترى." (أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، 2000، ص117) (السكاكي في هذه الفقرة يتحدث عن الضمائر المنفصلة، الثمانية عشرة، ست في المخاطب المفرد والمثنى والجمع في مذكر ومؤنث. وست في الغائب مثل ذلك، ولما كانت صورة ضمير المثنى واحدة في المذكر والمؤنث عادت عشرة. خمس في المخاطب وخمس في الغائب. وهي: أنتَ، أنتِ، أنتم، أنتن. هو، هي، هما، هم، هن. أما الست التي في المتكلم فقد استغني عن التذكير والتأنيث لقلّة الفائدة فيه، وعدم صحة التثنية والجمع فيها حقيقة، أصبحت اثنان (أنا، نحن) الضمير (أنا) يجري على المفرد والمفردة. والضمير (نحن) يجري على المثنى المذكر والمؤنث والجمع المذكر والمؤنث. وهذا معنى قوله في نهاية الفقرة: "عادت اثنتي عشرة لا مزيد" ومن خلال هذا التحليل اتضح لنا أن السكاكي يريد بمصطلح الحكاية ضمائر المتكلم "أنا نحن".

ويقول في موضع آخر: "... وهذا الشرط يفوت في الماضي مع ثمانية من الضمائر، وهي الضميران في الحكاية، والخمسة في المواجهة، وضمير جماعة النساء في غير المواجهة." (أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، 2000، ص118) (في هذه الفقرة يتحدث السكاكي عن مسألة فك الإدغام وإبدال المعتل أو حذفه من الأفعال ويجعل ذلك ممكنا لكن بشروط، ومن بين الشروط التي ذكرها ما جاء في الفقرة السالفة الذكر وهو يتحدث عن الفعل الماضي وظروف اتصاله بضمير الرفع المتحرك، التي من بينها ضمائر المتكلم (أنا، نحن) والمخاطب (أنتَ، أنتِ، أنتم، أنتن) والغائبات (هن). إذا فهو يفصد بمصطلح الحكاية ضميرا المتكلم (أنا، نحن). كقولك في الفعل الماضي المضاعف: شدّ تقول: أنا شدّدت، نحن شدّدنا. بفك

أدعلي فراجي

الإدغام. أما في الفعل الماضي المعتل الوسط الأجوف كقولك: قال تقول: أنا قلت، نحن قلنا بحذف حرف العلة. أما في الفعل الماضي المعتل الآخر الناقص كقولك: جرى تقول: أنا جريت، نحن جرينا، بقلب الألف ياءً .

ويقول في موضع آخر: " ونونا التأكيد مدخلهما الغابر، ومثال الأمر، والثقيلة منها تفتح ما قبل نفسها إذا اتصلت بما لا ضمير في آخره كأضرب ونضرب في الحكاية. " أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، 2000، ص120 (في هذه الفقرة يحدث عن اتصال الفعل المضارع بنوني التأكيد وكما اسلفنا المراد بالغابر هنا الفعل المضارع، وفعل الأمر. تقول في الفعل (ضرب) مع ضمائر المتكلم في حال التوكيد أنا سأضربنّ. نحن سنضربنّ، وحال الفعل متصل بنون التأكيد والفعل ليس معه ضمير متصل. ونخلص من هذا التحليل أن السكاكي يريد بمصطلح الحكاية هنا ضمائر المتكلم.

3.1.4المواجهة:

المواجهة لغة: جاء في لسان العرب . والمواجهة: المقابلة. والمواجهة: استقبالك الرجل بكلام أو وجه، قاله الليث. وهو وجاهك ووجاهك وتجاهك أي حذاءك من تلقاء وجهك. واستعمل سيبويه التجاه اسما وظرفا... والوجه والتجاه: الوجه الذي تقصده. ولقيه وجاهها ومواجهة: قابل وجهه بوجهه. وتواجه المنزلان والرجلان: تقابلا. انظر (ابن منظور)

المواجهة اصطلاحا عند السكاكي: "...وستا آخر في المواجهة بمثل ذلك." أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، 2000، ص116 (يريد بقوله: (ستا) الضمائر المنفصلة الستة وهي: أنت. أنت. أنتما. أنتما. أنتن. وهي كما تخص المخاطب، بمعنى أنه يريد بمصطلح المواجهة المخاطب. ويقول في موضع آخر: "...وهذا الشرط يفوت في الماضي مع ثمانية من الضمائر وهي الضميران في الحكاية والخمسة في المواجهة." أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، 2000، ص118 (يريد

المصطلح اللغوي في فكر السكاكي من خلال مفتاح العلوم

بالشرط، فك الإدغام، وإبدال المعتل أو حذفه في صيغة الماضي مع الضمائر المنفصلة في المتكلم (أنا. نحن) مع الفعل الأجوف تقول: أنا قلتُ، نحن قلْنَا. بحذف حرف العلة. وفي المخاطب (أنتَ، أنتِ، أنتما، أنتم، أنتن) تقول: قلتَ، قلتِ، قلتما، قلتم. بحذف حرف العلة. ومع الفعل الناقص تقول: مع المتكلم: أنا جريتُ، نحن جرينا، مع إبدال الألف ياء. ومع المخاطب تقول: أنتَ جريتَ، أنتِ جريتِ، أنتما جريتما، أنتم جريتم، أنتن جريتن. مع إبدال الألف ياء. أما بالنسبة لفك الإدغام يقول: "كقولك في باب فعل المفتوح العين: كررتُ كررنا. كررتَ، كررتُما، كررتُم، كررتِ، كررتن." أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، 2000، ص 118 (وهي كما ترى خمسة ضمائر بالنسبة للمخاطب، وهذا معنى قوله: (والخمس في المواجهة)، أي؛ ضمائر المخاطب.

4.1.4. غير المواجهة: إذا كان السكاكي كما رأينا وضع مصطلح المواجهة مع ضمائر المخاطب فإنه بالمقابل يستعمل مصطلح غير المواجهة مع الغائب. ولبدلنا هذا في النهاية أن السكاكي يستعمل هذه المصطلحات بمعناها اللغوي. فإذا كانت المواجهة تعني المقابلة كما رأينا في الاصطلاح اللغوي، فإن غير المواجهة تعني غير المقابلة، والمعروف عند النحاة بمصطلح الغائب. يقول السكاكي: "... كأن يحتمل ثمانية عشر صورة، ستا في غير المواجهة. لاعتباره مذكرا ومؤنثا، واعتبار الوحدة والتثنية والجمع. (" أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، 2000، ص 116 (الصور الثمانية عشر المحتملة هي التي يحتمل أن تجمعها أنواع الضمائر التي هي: المتكلم والمخاطب والغائب، حيث من المفروض أن يكون لكل نوع ستة ضمائر. أما الضمائر الستة التي في غير المواجهة هي: (هو، هي): للمفرد المذكر والمؤنث، و(هما، هما) للمثنى المذكر والمؤنث. و(هم، هنّ) للجمع المذكر والمؤنث. وهذا معنى قوله: ستا في غير المواجهة لاعتباره مذكرا ومؤنثا بالنسبة للنوع واعتبار الوحدة والتثنية والجمع بالنسبة للعدد. ويقول في موضع آخر: "... وهذا الشرط يفوت في الماضي مع ثمانية من الضمائر وهي

أدعلي فراجي

الضميران في الحكاية والخمسة في المواجهة. وضمير جماعة النساء في غير المواجهة." أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، 2000، ص118 (يريد بالشرط: فك الإدغام وإبدال المعتل أو حذفه في صيغة الماضي مع ضمير الغائب في جماعة النساء. تقول: هن قلن، بحذف حرف العلة. مع الفعل الأجوف. وتقول: هن يجرين، بإبدال الألف ياء. وبالنسبة لفك الإدغام تقول في الفعل (كرّ) هن كرزن. إذا فهو يريد بمصطلح غير المواجهة ضمير الغائب لجماعة النساء. إلى أن يقول: "ونسما مسكنات الماضي." أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، 2000، ص118 (عندما قال: "...وهذا الشرط يفوت في الماضي مع ثمانية من الضمائر") أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، 2000، ص118 (وهي الضمائر الثمانية الآتية: اثنان في الحكاية. (أنا، نحن). خمسة في المواجهة. (أنت، أنت، أنتما، أنتم، أنتن). وواحد في غير المواجهة. (هن). ويقول في موضع آخر وهو يتحدث عن الفعل المضارع في قضية فك الإدغام، وزوال الإعلال بالألف وإلزامه الياء: "وأما في الغابر فيفوت مع ضمير جماعة النساء في المواجهة وغير المواجهة." أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، 2000، ص118 (يريد بمصطلح الغابر الفعل المضارع مع ضمير المواجهة أي المخاطب وضمير غير المواجهة أي الغائب، في فك الإدغام نحو: تغضضن، (أنتن). يغضضن، (هن) وهذا مع ضمير جماعة النساء كما ترى. وفي زوال الإعلال نحو: ترضين، (أنتن). يرضين، (هن). من الفعل المضارع الناقص (يرضى) فقد عادت الألف إلى أصلها وهي: (الياء). وكذلك في الفعل المضارع الناقص (يدعو) تقول: تدعين، (أنتن) في المواجهة. ويدعين، (هن) في غير المواجهة. كما زوال الألف وإلزامه الياء. ويقول في موضع آخر: "... يفوت شرط ثبوتها فيه إذا كانت في الآخر مع اثنين، فتسقط، أحدهما ضمير الجمع في المواجهة وغير المواجهة كتخشون وترمون وتدعون. ويخشون ويرمون ويدعون." أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، 2000، ص120 (أي أن حرف العلة في المضارع الناقص إذا أسند إلى ضمير الجمع

المصطلح اللغوي في فكر السكاكي من خلال مفتاح العلوم

المذكر في المخاطب. المواجهة. نحو: تخشون، ترمون، تدعون. فيحدث سقوط حرف العلة، فالأفعال الثلاثة هي على وزن (تفعون) وكان الأصل أن نقول: تخشاون. ترماون. تدعاون. على وزن (تفعلون) فيحدث أن يلتقي ساكنان سكون حرف العلة وسكون الضمير وهنا يحصل إعلال بالحذف حيث يحذف حرف العلة من هذه الأفعال. وما حدث في المواجهة، يحدث في غير المواجهة مع جماعة الذكور، تقول: هم يخشون. يرمون. يدعون. فيحدث سقوط حرف العلة فالأفعال الثلاثة هي على وزن (يفعون) وكان الأصل أن نقول: يخشاون. يرماون. يدعاون. على وزن (يفعلون) فيحدث أن يلتقي ساكنان سكون حرف العلة وسكون الضمير وهنا يحصل إعلال بالحذف حيث يحذف حرف العلة من هذه الأفعال. وهذا معنى قوله عن حرف العلة: " فتسقط، أحدهما ضمير الجمع في المواجهة وغير المواجهة ".

5.1.4 العامل النحوي: يقول الدكتور صاحب أبو جناح: (لا ندري على وجه اليقين متى بدأ القول بتأثير العوامل في تفسير الظواهر الإعرابية في اللغة العربية، ومتى استقرت نظرية العامل في الفكر النحوي العربي، والراجح أن ذلك تم مع بداية تأثر النحويين بمقولات المنطق الأرسطي حول: الجوهر، الكم، الكيف، الزمان، المكان، الإضافة، الوضع، الملك، الفاعلية، القابلية. وعن المقولتين الأخيرتين نشأت نظرية العامل والمعمول.) (صاحب أبو جناح، ص 21)

ولعل أول نص وصلنا يتحدث عن فكرة العامل هو قول سيبويه في باب مجاري أواخر الكلم من العربية، حيث يقول: (وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الجزم والوقف. وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل. وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه. وبين ما يُبنى الحرف

أدعلي فراجي

بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب.) (سيبويه، ص13) إن ظاهرة الإعراب ونظرية العامل مرتبطان ارتباطاً قوياً، والإعراب هو المحور الأساس الذي بُنيت عليه أهم أصول نحو اللغة العربية، (من العلوم الجليلة التي خُصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد...) ابن فارس، 1964، ص77) لقد بدا أثر المنطق واضحاً في طرح السكاكي لنظرية العامل حيث نجد أثر التقسيمات اللغوية التي جاء بها أرسطو في دراساته والتي مزج فيها النحو بالمنطق، ومن تلك التقسيمات: الفاعلية، والقابلية .

يطلق السكاكي على العامل مصطلح "الفاعل". لأنه هو الذي اختار الأسلوب، واختار معه القاعدة النحوية المواتية وقد أثبت ذلك في قوله: (... وبالفعل هو ما دعا الواضع إلى ذلك الأثر أو كان معه داعية له إلى ذلك، وإلاً فالفاعل حقيقة هنا هو المتكلم.) (أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، 2000، ص126) لقد تناول السكاكي نظرية العامل في إطارها العام، على أنها الأساس الذي يقوم عليه علم النحو إذ يقول: (ضبط ما يفتقر إليه علم النحو: وهي أن تلك الهيئات التي يلزم رعايتها على تفاوتها بحسب المواضع وجهة التقديم والتأخير، منحصرة بشهادة الاستقراء في أنها اختلاف كلم دون كلم اختلافاً لا على نهج واحد، لاختلاف أشياء معهودة. فيظهر من هذا أن الغرض في هذا الفصل إنما يحصل بضبط ثلاثة: القابل والفاعل والأثر. فلنضمّنه ثلاثة أبواب، أحدهما في القابل وهو المسمى عند أصحابنا معرباً، وثانيهما في الفاعل وهو المسمى عاملاً، وثالثهم في الأثر وهو المسمى إعراباً. ولا يذهب عليك أن المراد بالقابل ههنا هو ما كان له من جهة اقتضاء للأثر فيه من حيث المناسبة، وبالفعل هو ما دعا الواضع إلى ذلك الأثر أو كان معه داعية له إلى ذلك.) (أبو يعقوب يوسف

المصطلح اللغوي في فكر السكاكي من خلال مفتاح العلوم

بن محمد بن علي السكاكي، 2000، ص126 (لقد انطلق السكاكي في حديثه عن نظرية العامل من ضبط الهيئات وعلاقاتها ببعضها أثناء الكلام (لأن الكلام لا يستقيم، ولا تحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد إلا بمراعاة أحكام النحو التي هي، الإعراب والترتيب الخاص.)) خالد بن عبد الله، ص23 (وهذه العلاقة التي يحكمها الترتيب الخاص، الذي يكون بين العامل والمعمول، وذلك حسب المواضع، وجهة التقديم والتأخير. هذا الإطار الذي توجد فيه نظرية العامل عند السكاكي نجده عند علماء اللسان الوظيفيين، لأنهم يرون أن النحو يقوم أساسا على النظر في الوسائل التي بها يمكن رسم العلاقات الموجودة بين الهيئات في الكلام، وذلك بتحديد علاقة كل عنصر ببقية عناصر القول في الكلام. وحتى تحدد وظائف الكلمات في القول فقد رأى الوظيفيون أنه توجد وسائل ثلاثة لوسم العلاقات في النحو، تقوم على مبدأي العلاقة والرتبة، وهي: (الاكتفاء، والرتبة أو الموقع، الاستعانة بالوحدات المختصة.) (سعدي الزير، ص25) أما الاكتفاء وهو كون اللفظة تتمتع باستقلالية في مدرج القول، وأن مكانها لا يؤثر في شيء على وظيفتها نحو قولك: " سأرحل غدا " / " غدا سأرحل " فلفظة " غدا " تعتبر وحدة مكثفة. أما الموقع أو الرتبة فاللفظة لا تتمتع بالاستقلالية في القول، فهذا له علاقة وطيدة بوظيفة الوحدات في القول.

أما الوحدات المختصة، وهي وحدات لا وظيفة لها معينة في حد ذاتها، ولكن دورها ينحصر في إدراج كلمة أخرى في القول، وأنها مع ما اتصلت به لفظة لا صلة لها بموقعها في القول، نحو قولك: " انعقد المؤتمر في الجزائر " / " في الجزائر انعقد المؤتمر " / " المؤتمر في الجزائر انعقد " . فالعنصر المختص في هذا المثال هو " في "، والكلمة المدرجة " الجزائر ". وهنا تظهر خبرة المتكلم في ترتيب

هذه الوحدات في سياق القول، وربما هذا الذي ترجمه والسكاكي بقوله: (وهي أن تلك الهيئات التي يلزم رعايتها، على تفاوتها بحسب المواضع وجهة التقديم والتأخير. منحصرة بشهادة الاستقراء في أنها اختلاف كلم دون كلم اختلافا لا على نهج واحد،

لاختلاف أشياء معهودة) (أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، 2000، ص126)

يقول: (... إنما يحصل بضبط: القابل، والفاعل، والأثر.) (أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، 2000، ص126) (وفي اعتقادي هو السباق إلى وضع هذه المصطلحات. يريد السكاكي بالقابل المعرب، وبالفاعل العامل، وبالأثر الإعراب. وعلم النحو عنده إنما يضبط بهذه العناصر الثلاثة: القابل، الفاعل، الأثر.

6.1.4. القابل. (المعرب): لقد سَمَّى السكاكي المعرب القابل وحدده كما يلي: (اعلم أن ليس كل كلمة معربة، بل في الكلم ما يعرب وفيها ما لا يعرب، ويسمى مبنيًا. فلا بد من التمييز البعض عن البعض، ويتعين أحدهما بتعيين الآخر، والمبني أقرب إلى الضبط فلنعينه يتعين المعرب.) (أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، 2000، ص127) (من خلال هذا التحديد تتضح لنا في البداية النزعة المنطقية في معالجة الموضوع، كما نستنتج من التحديد السالف الذكر للقابل أن الأغلبية الساحقة للكلم في العربية معرب، وذو دلالة معجمية، وأما المبنية فإن أغلبها لا يدل على معنى معجمي لأنه منحصر في الكلم التي لها دلالة صرفية، كون لكل وحدة صرفية دلالة. " لكل وحدة صرفية دلالة، فهناك أبنية للأسماء وأبنية للأفعال، وأبنية للمفرد والجمع، والمذكر والمؤنث، والمنسوب، والمصغّر، وهناك أبنية فعلية للدلالة على المطاوعة، والتكثير، والنسبة، والسلب، والطلب، والتكلف، والتحول، والتعديّة. وهناك أبنية للمصادر: الصريح، والميمي، والمرّة، والهيأة، والصناعي، ولكل منها دلالة ووجه استعماله.") (هادي نهر، 1423هـ/2002م، (وأن أغلبها يدل على العلاقات النحوية والمعاني الصرفية والقابل لا يشمل المبني، لأنه وببساطة. المبني - غير قابل للأثر الإعرابي لعله فيه؛ كونه فعل ماض، أو فعل أمر، أو مضمر، أو ميمها. ... إلخ، من المبنيات. وهذه الكيفية باللجوء إلى طريقة الخلاف يعين السكاكي القابل، الذي يأتي منه النوع الفعلي والنوع الاسمي. وفي الاسمي يفرق السكاكي بين ما هو معمول

المصطلح اللغوي في فكر السكاكي من خلال مفتاح العلوم

بالأصالة والمعمول بالتبعية. وحاصل القابل عند السكاكي خمسة وعشرون نوعاً، واحد يخص الفعل المضارع، والباقية من الأسماء.

والخلاصة أنّ القابل نوعان؛ نوع يقبل حركة العامل، ونوع لا يقبلها لعله ليست منه، ولكنها تقدر في عقولنا على حرف الإعراب احتراماً للعامل فيه، ولقوانين العملية التركيبية بين الكلم. وتبقى الصفة المشتركة بين النوعين، هي قبول الفاعل "العامل" والتأثر به إما ظاهراً أو غير ظاهر، هذا الأخير يكون مع الابتداء في التركيب الإسنادي الاسمي، نحو: "السماء صافية" والخلو في التركيب الإسنادي الفعلي الذي فعله مضارع أو الغابر على حد قول السكاكي نحو: "ينمو الرضيع". ولكون "المعرب" يقبل العامل ويتأثر به نعتة السكاكي "بالقابل" وحصيلة القابل عند السكاكي خمسة وعشرون.

وهي عند عبد القاهر الجرجاني في مصنفه "العوامل المائة في النحو" ثلاثون، وسبب هذا الاختلاف هو أن عبد القاهر الجرجاني عدّ المفاعيل كلّ واحد على حدة في الاسم المنصرف المنصوب، كما أدرج في المرفوع نائب الفاعل على حدة إلى جانب الفاعل، وهذا في اعتقادي باعتبار النوع. السكاكي في وصفه للقابل يعتمد طريقة التفرع القائمة على جملة من الثنائيات، وهي: القابل يتكون من ثنائية هي: معمول بالأصالة ومعمول بالتبعية وفيه خمسة (المعرب في قبوله الإعراب على وجهين، أحدهما أن يكون بحيث لا يقبله إلاّ بعد أن يكون غيره قد قبله. والثاني أن لا يكون كذلك.) أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، 2000، ص 137 (المعمول بالأصالة يتكون من ثنائية هي: الفعل وفيه قابل واحد و الاسم وفيه ستة في الرفع. وأحد عشر في النصب. واثنان في الجر). وأنه نوعان: نوع من الأسماء، وهو يختص بالرفع والنصب والجر، ونوع من الأفعال، وهو ما يختص بالرفع والنصب والجزم.) أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، 2000، ص 136 (الاسم المعمول بالأصالة يتكون من ثنائية هي: منصرف وغير منصرف. (النوع الاسمي صنفان: صنف يقبل الحركات مع

أدعلي فراجي

التنوين، ويسمى منصرفاً، وصنف لا يقبلها مع التنوين ويسمى غير منصرف). ومن حصيلة التفريع نستنتج ما يلي: . أن الاسم معمول بالأصالة، والفعل معمول بالشبه بالاسم ومتطفل عليه.

الفاعل أصل في الرفع، والمفعول أصل في النصب، والمضاف إليه أصل في الجر. وهذه هي مدار الكلام، الكائن على ثلاثة معان: الفاعلية والمفعولية والإضافة، ولكل علامته. أما أصل تسمية القابل فهو مصطلح في اعتقادي مرتبط بالوصف.

7.1.4. الفاعل . (العامل) القطب الثاني الذي تركز عليه نظرية العامل هو " العامل" ويسميه السكاكي " الفاعل"، كما يذكره بلفظ العامل. وقبل أن يحدد عمل الفاعل انطلق من نقطتين هامتين؛ أما الأولى فهي ماهية الفاعل، وهو في هذا لم يخرج عمن سبقوه. حيث جعله مثلهم لفظياً ومعنوياً، واللفظي يكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً، إنه في الجملة أربعة أنواع. (فينحصر العامل في أربعة أنواع كما ترى.) (أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، 2000، ص 141) والأصل في العمل للأفعال دون الأسماء و الحروف، لأنه أقواها ومؤثر في غيره دوماً بدون تقوية. (لأن المؤثر يلزم أن يكون أقوى من المتأثر، والفعل أقوى الأنواع من حيث المناسبة لكونه أكثر فائدة لدلالته على المصدر وعلى الزمان.) (أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، 2000، ص 141) (ونستنتج من هذا التحديد ما يلي: .

هناك قانون عام في طرق التعليق بين الكلم طبقاً للأبواب النحوية يشكله أنواع الفاعل، السكاكي في هذه الفكرة متأثر بعبد القاهر الجرجاني، صاحب نظرية التعليق في النظم، ولكنه. السكاكي. ربط فكرة التعليق بدرجة التأثير والتأثر، التي تحدث بين الفعل والاسم وبينهما والحرف.

وبهذا يكون السكاكي قد سبق اللغويين المحدثين الذين يرون أن نحو اللغات يدرس طرق تأليف الكلمات في الجمل، ويضع طرائق تركيبها، كما يحدد أبعادها من حيث المدلول الشكلي للوحدات اللغوية، الذي تتوقف عليه عمليات التركيب.

المصطلح اللغوي في فكر السكاكي من خلال مفتاح العلوم

هذا التأليف يحدث بمضامة الكلمات بعضها إلى بعض، وفق ترتيب خاص فيحدث أن تؤثر الكلمة السابقة في اللاحقة، وتعلق هذه الأخيرة بالسابقة.

هذا التأثير ليس على درجة واحدة من القوة، فهناك كلمات أقوى في التأثير من أخرى، وهذا راجع إلى تنوعها من جهة وتنوع التعليق من جهة أخرى، علما أن التعليق يكون على ثلاث طرق: فهناك تعليق اسم باسم، وتعليق فعل باسم، وتعليق حرف بهما. والسكاكي إذ يسمي العامل فاعلا تأثرا بأصحاب المنطق، لأن المتكلم في الحقيقة هو الذي فعل الرفع، أو النصب، أو الجر، أو الجزم، بواسطة أدوات هي العوامل، ويظهر هذا في قول أحدهم للآخر عند قوله: "زيدٌ منطلقٌ" بم رفعت زيدا؟ أي بم فعلت الرفع في "زيدٌ". فيكون الجواب، بالابتداء، أي بواسطة الابتداء المستعمل كأداة. أما الذي فعل فهو المتكلم، الذي كما يفعل الرفع، يفعل كذلك النصب والجر والجزم. فهو. أي الفاعل. يتسم بالعموم. أما الابتداء، فهو العامل المعنوي الذي لا يعمل إلا الرفع في الأسماء. وهذا نستنتج أن الفاعل أعم من العامل، ومصطلح الفاعل عند السكاكي مرتبط أشد الارتباط بالمتكلم، ويبرز دوره. أي المتكلم جليا حين نضطر إلى تقدير العوامل في كثير من المواضع، لأنه هو الذي يجلب العامل المناسب لجمله حتى تكون صحيحة وفق القواعد النحوية المقررة، لتأدية المعنى المراد.

أما مصطلح العامل فهو مرتبط بالمعنى الوظيفي، من رفع ونصب وجر وجزم، وقد عدّه عبد القاهر الجرجاني (سّتين) عبد القاهر الجرجاني، ص 24) عاملا.

وقد رتب السكاكي الفاعل اللفظي ترتيبا منطقيا حسب درجة قوة العمل، فقدم الفاعل الفعلي كونه (أقوى الأنواع من حيث المناسبة لكونه أكثر فائدة، لدلالته على المصدر وعلى الزمان. وعندهم في تقريرهم فيقدمون الفعل في باب العمل.) (أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، 2000، ص 141) هذا أن الاسم والحرف لا يعملان إلا بتقويهما به.

8.1.4. الفاعل اللفظي الفعلي:

الفعل يعمل الرفع والنصب فقط، وهو يعمل متقدما ومتأخرا، والأصل في الفاعل أن يلي الفعل، وأن لا يخلو الفعل عنه. ولامتناع خلوه عن الفاعل، إذا بُني الفعل للمجهول أقيم المفعول به المنصوب مقام الفاعل (إذا ظفر به في الكلام، وإلا فالمجرور أو المفعول فيه أو المطلق على الخيرة، لكن يلزم وصف المطلق والمفعول فيه إذا كان مبهما استحسانا، هذا بعد الاحتراز عن المفعول الثاني في باب علمت أبدا وستحققه، والثالث في باب أعلمت، فإنه ليس غير ذلك) .

والفعل كما يرفع الفاعل ظاهرا يرفعه مقدرا كذلك وهذا يكون في:

5. أسلوب المحاورة.

1.5. الفاعل اللفظي الحرفي: بالفاعل اللفظي الحرفي، يجعل السكاكين مرتبته بعد الفعلي وهذا الترتيب لم يكن اعتباطيا، بل لصفات في نفس العامل اللفظي الحرفي، من بينها أن الحرف عندما يعمل في الأسماء أو في الأفعال فإنه لا يُعتمد بخلاف الاسم، كذلك الحروف في عملها تقوى من الفعل وليس من الاسم .

والعامل اللفظي الحرفي أكثر عددا مما سواه، وأنه عند السكاكين يتفرع إلى خمسة وأربعين عاملا، وسر الأثرية التي يتمتع بها هي أنه يتعلق بكل من الفعل والاسم، وكون الفعل أصل في العمل وأنه يعمل دون تقوية من الحرف والاسم، نجد الحروف المتعلقة به أقل عددا من التي تتعلق بالاسم وقد أحصيتها تسعة حروف، مما يدل بطريقة أخرى قوة الفعل في العمل. بخلاف الاسم فإن الحروف المتعلقة به هي ستة وثلاثون حرفا، تسعة عشر حرفا منها تنحصر في معنى الإضافة وهي الجر بالحرف.

وربما ينفرد السكاكين عمن سبقه بتقسيمه إياها إلى حروف بسائط، وأخرى مركبة، والمركبة على ثلاثة أقسام ثنائية، وثلاثية، ورباعية. وهي من الحروف التي تعمل عملا واحدا (الحروف الجارة تسعة عشر وأنها لازمة للأسماء وهي نوعان، بسائط ومركبة).

المصطلح اللغوي في فكر السكاكي من خلال مفتاح العلوم

ومن النوع الذي يعمل عملا واحدا كذلك؛ حروف النداء وهي تعمل النصب وقد حصرها السكاكي في ستة حروف، مضيفا إليها "الإ" في أسلوب الاستثناء الذي تكون جملته تامة موجبة، و مع المفعول معه " واو المعية" فإنها تنصب كذلك الاسم. ومن أجل ذلك لم يدرج السكاكي المفعول معه مع المفاعيل الأخرى السالفة الذكر، لأن الذي يعمل فيه عنده " الواو" وليس الفعل. كما إليه البصريون في تفسير نصب المفعول معه، بأنه بتأثير من الفعل الذي قبل الواو. قال السيرافي: (مذهب سيبيويه أن ما بعد الواو منصوب بالفعل، لأنها بمعنى "مع").

نلاحظ من خلال طرح السكاكي للعامل اللفظي الحرفي، خاصية التقسيم الثنائي التي تميز به تحليله للمواضع التابعة لعلم النحو. وهذا التقسيم الثنائي هو كالتالي:

العامل اللفظي الحرفي ينقسم إلى قسمين: . قسم يعمل عملا واحدا، وقسم يعمل عمليين. والذي يعمل عملا واحدا، ينقسم إلى قسمين: . قسم يعمل في الأسماء، وقسم يعمل في الأفعال. والعاملة في الأسماء تنقسم إلى قسمين: . قسم عمله الجر، وقسم عمله النصب. وتنقسم الحروف التي عملها الجر كذلك إلى قسمين: . قسم بسيط، وقسم مركب، والحروف التي تنتهي إلى القسم المركب تنقسم إلى ثلاث فئات؛ ثنائية، ثلاثية، ورباعية.

أما القسم الذي عمله النصب فينقسم إلى فئتين؛ فئة تنصب أينما وقعت، وتسمى حروف النداء. وفئة أخرى لا تنصب أينما وقعت، بل تنصب في موضع ولا تنصب في آخر، ويجوز فيه الأمران في ثالث وهما حرفان: "واو المعية"، و"الإ" في الاستثناء.

وأما الذي يعمل في الأفعال، فينقسم إلى قسمين: قسم يعمل الجزم في الفعل المضارع، وقسم يعمل النصب في الفعل المضارع. أما الجازمة فهي قسمان: قسم يلزم الفعل المضارع، وهي أربعة: لم، لمّا، لا الناهية، لام الأمر. وقسم يجري مجرى اللازم للمضارع، وهو "إن" للشرط والجزاء. والناصبية، وهي أربعة حروف: أن، لن، إذن، كي. وبحروف النصب ينهي السكاكي حديثه عن الحروف التي تعمل عملا واحدا.

أدعلي فراجي

أما العامل اللفظي الحرفي الذي يعمل عملين، فينقسم إلى قسمين: قسم ينصب ثم يرفع وهي سبعة: إنَّ، أنَّ، لكنَّ، كأنَّ، ليت، لعل. (تسمى مشبهة بالأفعال؛ لانعقاد الشبهة بينها وبين الماضية منها، خصوصا بلزم الأسماء وانفتاح الأواخر، وكونها على أكثر من حرفين يمد ذلك). والحرف السابع هو " لا النافية للجنس " (وهو ملحق " بأن " إلحاق النقيض بالنقيض مع اشتراكهما في الاختصاص بالاسم).

أما القسم الآخر فهو يرفع ثم ينصب، وهم حرفان: " ما، و لا " للنفي في لغة أهل الحجاز (شبهوهما بـ " ليس " في النفي، والدخول على الاسم والخبر، فرفعوا بهما الاسم ونصبوا الخبر، حيث لم يقدموا الخبر على الاسم، ولا نقضوا النفي بـ " إلاّ أو لكن " ولزيادة شبه " ما " بـ " ليس " لكونه لنفي الحال أعملوه في المنكر، والمعرف، ولم يعملوا " إلاّ " في المنكر) (أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، 2000، ص 177).

2.5. الفاعل اللفظي الاسمي: أمّا النوع الثالث من الفاعل اللفظي فهو الاسم، ويحصره في تسعة أنواع وهي: المصدر، اسم الفاعل، اسم المفعول، اسم الفعل، الصفة المشبهة، أفعال التفضيل، الاسم المبهم، الاسم المضاف، أسماء الاستفهام وهذا النوع يعمل الرفع والنصب والجر والجزم. أما الرفع والنصب فللمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعال التفضيل، واسم الفعل؛ لأنها تعمل عمل فعلها الذي اشتقت منه، ولأن الفعل ليس له إلاّ الرفع والنصب فكذاك هي، وأفعال التفضيل لا ينصب مفعولا به البتة (لأن بناءه من باب أفعال الطبائع). والتمييز عند السكاكي غير منصوب بهذه الستة السالفة الذكر، ومعنى هذا فهو غير منصوب بفعلها الذي اشتقت منه كذلك. يقول: (أما الرفع والنصب فلما يرتفع عن الفعل وينصب عنه ليس إلاّ، وإنهما لا يكونان إلاّ للمصدر، واسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، وأفعال التفضيل، واسم الفعل. سوى نصب التمييز فهو غير مقصور على ما ذكر). وهذه الأسماء الفاعلة. تعمل عمل فعلها بشروط معينة. أما المصدر فيشترط ألاّ يُقدم شيء مما يدور في فلكه عليه (كما لا يصح تقديم منصوبه

المصطلح اللغوي في فكر السكاكي من خلال مفتاح العلوم

على مرفوع تقديرًا في الضمائر من نحو: ضربتك، أو إياك وهو المختار.) أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، 2000، ص 197

3.5. الفاعل المعنوي الاسمي:

الفاعل المعنوي عند السكاكي صنفان، صنف التزامي والآخر غير التزامي. أما الالتزامي فضابطه (أن تأخذ معنى فعل من غير الفعل؛ لدلالة له عليه، وأنه يرفع إذا كان المأخوذ منه جملة ظرفية ومعتمدة.) والاعتماد يكون إما على النفي مثل: " ما عندنا شيء" أو على الاستفهام مثل: " هل في الدار أحد". أما إذا كانت الجملة الظرفية غير معتمدة، أو لم يكن المأخوذ منه جملة ظرفية لم يصلح هذا الفاعل (إلا لنصب المفعول المطلق، أو ما يقوم مقامه كنحو: عليّ لفلان ألف درهم عرفا.) وكما يصلح لنصب الفعول المطلق يصلح كذلك لنصب المفعول فيه نحو: " في العجلة الندامة أبدا". وكذلك يصلح لنصب الحال كقوله تعالى: { وَهَذَا بَعْثٌ لِّشَيْخٍ } وكقولك للآخرين: " مالكم نياما" (ولا ينصب إلا وهو متقدم على المعمول في الأقوى.) أما الذي هو ليس بالتزامي فيكون في الابتداء؛ وهو عنده يرفع المبتدأ والخبر. (اعلم أن المعنى العامل، فيما عرفته، عند سيبويه ومن تابعه من الأئمة شيئان: أحدهما الابتداء، وأنه يرفع المبتدأ والخبر.) والابتداء معناه تجريد الاسم عن العوامل اللفظية، التي بدونها يبقى أول أحواله الابتداء

واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ. ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك، إلا أن تدعّه. والعوامل اللفظية قد تكون الفعل التام أو الناقص في "كان" وأخواتها أو "إن" وأخواتها وتجريد الاسم عن هذه العوامل يكون لأجل الإسناد، أين تتحقق لنا الصيغة الاسنادية؛ المسند إليه وهو المبتدأ، والمسند وهو الخبر. (فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد

أدعلي فراحي

أول العدد، والنكرة قبل المعرفة). وإذا كان ذلك كذلك، فإن الابتداء بهذا المنطق يعتبر "الصفير".

والقسم الثاني من العامل المعنوي عند السكاكي (صحة وقوع الفعل المضارع موقع الاسم، فإنها ترفعه). وسعي مضارعا لمضارعتة الاسم في صفة الإعراب وذلك من ثلاثة أوجه:

أما الأول: فإنه يكون شائعا ثم يختص بحروف تدخل عليه مثل " سوف " التي تخصصه للاستقبال. نحو قولك: " يخرج " / " سوف يخرج ". ونظير هذا في الاسم كقولك: " أستاذ " فيصلح لجميع الأساتذة، فإذا قلت: الأستاذ. اختص بعد شياعه. (فلم اختص بعد شياعه كما أن الاسم يختص بعد شياعه فقد شابهه من هذا الوجه).

والوجه الثاني: أنه تدخله لام الابتداء، تقول: " إن زيدا ليقوم " كما تقول: " إن زيدا لقائم "، فلما دخلت عليه لامُ الابتداء كما تدخل على الاسم دلَّ على مشابهة بينهما. والوجه الثالث: أنه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه، ألا ترى أن قولك: " يضرب " على وزن " ضارب " في حركته وسكونه .

وكما أن الاسم يعمل فيه الابتداء الذي هو التجريد من العوامل اللفظية، مثل " كان " وأخواتها و " إن " وأخواتها. فكذلك الفعل المضارع يعمل فيه الخلو وهو عامل معنوي أيضا .

(واعلم أنه لا يجتمع عاملان لفظي ومعنوي إلا ويظهر عمل اللفظي، ويقدر عمل المعنوي، كنحو: " بحسبك عمر "، و " هل من أحد قائم " ولا لفظيان إلا ويظهر عمل الأقرب لا محالة عندنا، كنحو: " ليس زيد بقائم " و " ما جاءني من رجل "، و " أكرمني وأكرمت زيدا "). أي أنه متى اجتمع عاملان لفظي ومعنوي في جملة واحدة، فإننا نظهر عمل الفاعل اللفظي ثم نقدر عمل الفاعل المعنوي، ففي قولك: " هل من أحد قائم " الشاهد فيه " من أحد " نقول: أحد: اسم مجرور لفظا. أي أننا أظهرنا عمل الفاعل اللفظي. مرفوع محلا على أنه مبتدأ. أي أننا قدرنا عمل الفاعل المعنوي الذي هو

المصطلح اللغوي في فكر السكاكي من خلال مفتاح العلوم

الابتداء. وفي جواب لسؤال سائل. بم رفعت "أحد"؟ الجواب. بتقدير الفاعل المعنوي الابتداء. أما إذا اجتمع فاعلان لفظيان في جملة واحدة، فيظهر عمل الأقرب إلى المعمول. ففي قولك: "ليس زيدٌ بقائمٍ" الأصل فيه "ليس زيدٌ قائماً" ولكننا بإعمال الفاعل اللفظي الذي هو حرف الجر "الباء" فيكون "قائم" مجرور به لفظاً. لأنه. أي الباء. أقرب إليه. أي قائم. من ليس؛ الذي عمله الدخول على الجملة الاسمية فيرفع الأول فيكون اسماً له، وينصب الثاني ويكون خبراً له. وكذا "رجل" في المثال الثاني عمل فيه حرف الجر المتصل به. وكان حقه الرفع بالفعل "جاء". وكذلك "زيداً" مفعول "لأكرمتُ" المتصل به، عوض الرفع على الفاعلية للفعل الأول "أكرمني".

16. الأثر: (الإعراب)

لمصطلح الإعراب دلالات، فمنه ما يدل على البيان، ومنه ما يدل على التغيير، ومنه ما يدل على التحسين (يقال: أعرب عن حاجته: إذا أبان عنها، وعربت معدة الفصيل: إذا تغيرت لفساد، وامرأة عروب: أي متحبة، وجارية عروب: أي حسناء). أما في الاصطلاح فهو يكون على أقوال متنوعة منها: بأنه لفظي، ومنها بأنه معنوي. أما على الأول (فهو أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة أو ما ينزل منزلته، وبأنه معنوي هو تغيير أواخر الكلم أو ما نزل منزلتها لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديرًا، وعليه أكثر المتأخرين). لغرض الفهم و الإفهام والبيان والتبيين، وهذا المفهوم فهو يكمن في الكلام المنطوق الذي نطقت به العرب ومعلوم (فإن للأشياء مراتب في التقديم والتأخير، إما بالتفاضل أو بالاستحقاق أو بالطبع أو على حسب ما يوجبه المعقول فتحكم لكل واحد منها بما يستحقه وإن كانت لا توجد إلاً مجتمعة). هذا الكلام المنطوق يجري في محورين: أفقي صرفي، وعمودي تركيب، وهذا من مميزات اللغة العربية، ويراعى في المحورين ما توجيه مرتبة كل كلمة في السياق بما يوجبه المعقول، والمعاني المعربة التي هي في النفس. وإذا كان ذلك كذلك فالإعراب في الاستحقاق داخل على الكلام القائم على الاختلاف ولا يظهر إلاً من خلال السياق؛

أدعلي فراجي

لأن الجملة التي تجري على نمط واحد من الكلم لا تعد في سلك الكلام المعرب، نحو قولك: "الرجل الرجل." أو "صادق صادق" ولأننا وببساطة لم نحترم قوانين التعليق التي ترتكز على مبدأ الاختلاف. ولكن عند احترام ذلك ونقول: "الرجل صادق." نكون قد بينّا ووضّحنا المراد، وهذا بفضل مبدأ الاختلاف الذي تحكمه قواعد المحورين الأفقي والعمودي، فحدث الإعراب. (فكان من مميزات العربية أنها تجري في محورين أفقي صرفي، وعمودي تركيب، فالمفردات التي تتعاقب في خط عمودي يتكفل بها علم الصرف، والمتعاقبة في خط أفقي يتكفل بها علم الإعراب.

وعليه فإننا نستنتج من هذا (أن نظام اللغة العربية من حيث نظام الكلمات داخل التراكيب اللغوية نظام مقيد غير حر). والخروج عن هذا النظام لا يكون إلا لأسباب يحزكمها المقام. لأن (التصرف الأفقي في الجملة العربية محكوم بقوانين وقواعد صارمة، فيها من الوجوب أحيانا، ما فيها من الجواز. فكل شيء يجري داخل الجملة العربية وفق نظام دقيق يمكن في ضوئه أن تتعدّد الأساليب وتتكاثر الأنماط اللغوية، ويكون للدلالة المطلوبة من التركيب المعين الدور البارز في تحديد طبيعته ونسجه. فلا يتقدم الخبر على المبتدأ إلا في شروط محددة، ولا يتقدم المفعول على الفاعل إلا لأغراض دلالية معينة، وكذلك الحال في تقديم الاسم على الفعل، أو تقديم الفعل على الاسم، أو الحال على صاحبه أو غير ذلك) هادي نهر، السنة، ص117 (ومن الإعراب ما يدل على (ما يعتور الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة لها بحركات تباين بين المعاني المتكافئة التي لولاها لجُهل أصل الإفادة) سالم علوي، ص244 (والسكاكي عندما تحدث عن الإعراب، تحدث عنه بهذا المفهوم الذي ينص على موصوفية آخر تلك الكلمة بحركة أو سكون بسبب العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا، ويسميه في كتابه "مفتاح العلوم" "الأثر" وكان سيبويه قبله قد سماه في مصنفه "الكتاب" "مجاري أواخر الكلم". وإني أتحدث عن الإعراب في هذا الفصل بالمفهوم الثاني السالف الذكر، الدال على مصطلح التغيير الذي يطراً على أواخر

المصطلح اللغوي في فكر السكاكي من خلال مفتاح العلوم

الكلم، بتغير العوامل الداخلة عليه، حتى تتم المعادلة التي تشكل نظرية العامل عند السكاكي. وظاهر أن بين المصطلحين فرقا واسعا، وهو أن المفهوم الأول يخص البيان والفهم والإفهام، والثاني يخص تغير علامات الإعراب، أي الحركات ويعد مفهوم خاص. السكاكي تحدث عن الإعراب بمفهومه الخاص، وسماه " الأثر " وتحدث عنه من جانب الظهور وعدمه في البداية، كونه أثرا وأنه يتفاوت بحسب تفاوت القابل، مبتدئا بالمعرب الذي يعرب بحركات أصلية ظاهرة أو مقدرة، ثم ينتقل إلى المعرب الذي تنوب فيه الحروف عن الحركات، أو ما يعرب بحركات فرعية وذلك في الأسماء: كالمثنى والجمع السالم والأسماء الستة والممنوع من الصرف. وفي الأفعال: كالفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم والأفعال الخمسة.

ولعل مصطلح الأثر الذي جاءت الدراسات اللغوية الحديثة عن طريق اللغوي الأمريكي " نعوم تشومسكي " كان من تأثير أبي يعقوب يوسف السكاكي، إلا أن تشومسكي وظفه على مستوى الجمل في حين وظفه السكاكي في الحركات الأصلية والفرعية وكان ذلك على مستوى الهيئات .

هذه الحركات الأصلية؛ والتي هي: الضمة والفتحة والكسرة، وما ينوب عنها من علامات فرعية هي التي تشكل ما يسمى بالأثر عند السكاكي، وكذلك عند غيره من اللغويين العرب.

فالضمة (وهي علامة الإسناد، أي أن لكل مسند إليه أو مخبر عنه أو محكوم عليه فعلامته الضمة، أو ما ينوب عنها من واو أو ألف.) (صاحب أبو نجاح، ص24) وثبوت النون في الأفعال الخمسة تعتبر هي الأخرى علامة الإسناد. والفتحة لا تختص بفصيحة معينة من الأسماء، ولا بمعنى من معاني الإعراب، فهي تأتي مع المفعولات جميعا، ومع المنادى و الحال والتمييز، والتي هي ليست من المفعولات، لكنها متأثرة بالفعل، ويؤثر هو فيها، وبالتالي فهي علامة إعرابية يجلبها الفعل المتعدي أو ما يقوم مقامه، كالنواسخ والحروف المشبهة بالفعل وحروف النداء. وإلا فالذي يجلبها هو العامل

أدعلي فراجي

اللغوي. (الذي تشبث به مؤسسو النحو الكوفي ومن احتذى حذوهم، فسموه الخلاف في مواضع، والصرف في مواضع أخرى ليفسروا به حالات إعرابية متعددة.) (صاحب أبو نجاح، ص42) وبه فسروا النصب في المستثنى بـ "إلا" وكذلك التمييز في قولك: "عندي عشرون درهما". أما ما ينوب عن الفتحة في الأسماء، فهي الألف والياء والكسرة. وذلك في المثنى والجمع السالم والأسماء الستة والممنوع من الصرف. وفي الأفعال الخمسة حذف النون. (أما الكسرة وهي علامة الإضافة، أي إن كل مضاف إليه تكون علامته الكسرة أو ما ينوب عنها وهو الياء سواء أكان ما أضيف إليه اسما أو فعلا، فإضافة الاسم تكون مباشرة، وإضافة الفعل تكون بواسطة حرف الجر. فقولنا: "مررت بالصديق"، أضفت فيه المرور إلى الصديق بواسطة حرف الجر. وقولي: "قرأت أشعار الجاهليين" أضفت فيه الأشعار إلى الجاهليين بغير واسطة وهذه قاعدة مطردة لا استثناء فيها.) (صاحب أبو نجاح، ص24) وهناك ما تكون علامته فرعية مقدرة، وذلك في الفعل المضارع المؤكد توكيدا غير مباشر، فإنه يُرفع وعلامته نون محذوفة نقدرها في عقولنا و السبب توالي الأمثال والتمثل في حرف النون على أنه علامة فرعية عوضت الضمة. وكذلك في جمع المذكر السالم في حالة الرفع شريطة أن يكون مضافا إلى ياء المتكلم، فإنه يُرفع وعلامته واو محذوفة نقدرها في عقولنا، والسبب صرفي وهو القلب والإدغام. (السكون ضد الحركة، ومحلّه محلّها وهو العضو، إذ لا تقوم الحركة والسكون إلاّ بجسم أو جوهر... والسكون عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف، فلا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند ذلك، أي ينقطع فتسميه جزما اعتبارا بالصوت وانجزامه وتسميه سكونا اعتبارا بالعضو الساكن.) (السيهيلي، 1412هـ/1992م، ص67) إذا السكون من صفة العضو، والجزم من صفة الصوت، وعند السكاكي اعتبار أواخر الكلم ساكنة راجعة لخفة السكون بشهادة الحس، وكون الخفة مطلوبة بشهادة العرف .

المصطلح اللغوي في فكر السكاكي من خلال مفتاح العلوم

والسكون كذلك أقرب حصولاً لتوقفه على اعتبار واحد وهو جنسه، دون الحركة لتوقفها على اعتبارين جنسها ونوعها، والسكون في اللفظ اختصار فإذا منع عنه مانع ترك إلى الحركة، كلزوم الجمع بين ساكنين نحو: "حَيْثُ" و "أَمْسِ" لأن في هذه بناؤها على السكون هو الأصل، وعند السكاكي السكون نوعان: حسي وعقلي. (الحسي وهو مجامعته لسكون آخر، ألا تراك كيف تحس في نحو: " اضرب اضرب، إذا رمت الجمع بين الباء والضاد ساكنين بشيء من الكلفة، وربما تعذر أصلاً على البعض.) (أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، 2000، ص 219) والعقلي (وهو وروده وأنه شيء لا نوع له كما تعلم.) (أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، 2000، ص 220) لأنه يتوقف على اعتبار واحد وهو جنسه، بخلاف الحركات على اعتبارين جنسها ونوعها.

7. خاتمة

إن السكاكي من العلماء الذين اشتهروا بضلوعهم في علم العربية ولا عجب أن نجد له من المصطلحات ما يميزه عن كثير من علماء العربية سواء من السابقين له أو ممن جاءوا بعده. وما أقره ما مر بنا في ثنايا المقال من مصطلحات في علمي النحو والصرف لدليل على ذلك. هذه النظرة تجعلنا نطمئن على أن المصطلح يعد وسيلة تواصل، لأننا من خلاله نطلع على فكر الآخر وإنتاجه العلمي الذي اشتهر به.

وتخصيصنا القول فيما ربما انفرد به السكاكي من مصطلحات في علم النحو وعلم الصرف حرك فينا الرغبة في البحث عن كنه هذه المصطلحات وهي: الغابر. الحكاية. المواجهة. غير المواجهة. القابل. الفاعل. الأثر. وما توصلت إليه أن تلك المصطلحات لم تجد رواجاً واسعاً بين الدارسين قديماً وحديثاً، وعلى سبيل المثال لا الحصر فإننا لا نجد من المحدثين في علم النحو ما يثبت مصطلح القابل في مقابل مصطلح المعرب، ولا مصطلح الفاعل في مقابل مصطلح العامل، ولا الأثر في مقابل مصطلح الإعراب، فالمصطلحات التي أقرها بقت حبيسة المفتاح وشروح المفتاح، ولم تكتب لها

أدعلي فراحي

الاستمرارية مع الدارسين في هذا الميدان. هذا على مستوى علم النحو. أما على مستوى علم الصرف فالذي عليه أغلب الدارسين المحدثين لهذا الميدان عند دراستهم للاسم المضممر قالوا: ضمائر المتكلم والمخاطب والغائب، ولم نجد من يقول: الحكاية والمواجهة وغير المواجهة، فأعتقد أن تلك المصطلحات الموظفة من طرف السكاكي في المفتاح لم تلق رواجاً من طرف الدارسين الذين خلفوه، لكنها تبقى مصطلحات أثرت بها السكاكي الدرس اللغوي العربي وربما قد يأتي من يثبت لنا مفعولها اللغوي والاصطلاحي في ثوب جديد لعلم اللغة العربية.

قائمة المصادر والمراجع:

- . مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مادة (ص ل ح)
. ابن منظور، لسان العرب، مادة (ص ل ح)
. اسماعيل ابن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (ص ل ح)
. ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، دار الفكر، ط 1، 2008م، ص 13
. الشريف علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، المطبعة الخيرية المنشأة بجمالية، مصر، 1306هـ، ط 1، ص 13
. السيد محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جوهر القاموس، مادة (ص ل ح)
. مركز البحوث التطوير الدولي (IDRC)، إحداث التغيير بتوطين المعلوماتية دليل لتوطين البرمجيات الحرة مفتوحة المصدرfriedel wolff، ترجمة خالد حسني، 2011، ص 28
. Felber, Standardization of Terminology, Vienna 1985, 50.
. مجاز القرآن. أبي عبيدة. جزء الأول. ص: 218.
. ديوان الأعشى. ص: 106.

المصطلح اللغوي في فكر السكاكي من خلال مفتاح العلوم

- . يزيد ابن الحكم بن أبي العاص الثقفي.
- . خزانة الأدب ج/1. ص: 55.
- . عبد القاهر الجرجاني . كتاب المفتاح في الصرف. حققه وقدم له د/ علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة دار الأمل. ط/1. 1987م
- . أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي . مفتاح العلوم. تحقيق د/ عبد الحميد هنداي. دار الكتب العلمية بيروت. ط/الأولى. 1420هـ. 2000م. ص: 97
- . المصدر السابق نفسه. ص: 97
- . في (غ) (و تفررن ويفررن) بالفاء
- . السكاكي . المفتاح . ص: 119
- . المصدر السابق نفسه . ص: 119.
- . المصدر السابق نفسه. ص: 119.
- . المصدر السابق. ص: 120
- . المصدر السابق. ص: 122
- . السكاكي . مفتاح العلوم. ص: 117.
- . معجم لسان العرب : ابن منظور. مادة: حكي.
- . السكاكي. المفتاح ص: 117
- . المصدر السابق نفسه. ص: 118.
- . السكاكي. مفتاح العلوم. ص: 120.
- . ابن منظور. لسان العرب (وجه)
- . السكاكي. مفتاح العلوم. ص: 116
- . المصدر السابق نفسه. ص: 118.
- . المصدر السابق نفسه. ص: 118
- . السكاكي . مفتاح العلوم. ص: 116.

أد علي فراحي

- .المصدر السابق نفسه. ص: 118.
- .المصدر السابق نفسه. ص: 118.
- .المصدر السابق نفسه . ص: 118.
- .المصدر السابق نفسه. ص: 118.
- .المصدر السابق نفسه. ص: 120.
- د/ صاحب أبو جناح .دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها. ص: 21. ط/ الأولى .
- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .سنة 1419هـ / 1998م.
- .سيبويه .الكتاب .ج/ 1. ص: 13. ت/ عبد السلام هارون .دار الجيل .بيروت . ط/ 1 .
- .ابن فارس .الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها . ص: 77 . ت/ مصطفى الشويبي . مؤسسة بدران للطباعة والنشر .بيروت .لبنان .سنة 1964 .
- .السكاكي .مفتاح العلوم .ص: 126.
- .المصدر السابق نفسه. ص: 126.
- .الشيخ خالد بن عبد الله .العوامل المثة في أصول علم العربية .ص: 23. دار المعارف .مصر .